



قانون المسطرة المدنية الجديد

« دراسة قانونية وفقهية في ضوء القانون رقم 58.25 المتعلق بالمسطرة المدنية

- الاختصاص الوطني والاختصاص
- القضايا الدولية
- نظرية الدعوى
- شروط قبول الدعوى
- إجراءات رفع الدعوى
- إجراءات تحقيق الدعوى
- نظرية الأحكام
- طرق الطعن في الأحكام

الدكتور ابراهيم أحطاب
أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والسياسية
جامعة ابن زهر - أكادير

فهرسة

13	مقدمة عامة
33	الباب الأول: الاختصاص والدعوى
36	الفصل الأول: اختصاص المحاكم والمساطر الخاصة بالاستعجال
38	الفرع الأول: اختصاص القضاة الوطني
39	المبحث الأول: اختصاص المحاكم العادية
40	المطلب الأول: اختصاصات المحاكم الابتدائية
40	الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية
41	أولا- غرف قضاء القرب بالمحاكم الابتدائية
41	1- الاختصاص أمام قاضي القرب
43	2- المسطرة أمام قاضي القرب
44	3- الطعن في الحكم الصادر عن قاضي القرب
46	4- تبليغ وتنفيذ أحكام قاضي القرب
46	ثانيا - خصوصيات الاختصاص النوعي للمحكمة الابتدائية
48	1- الاختصاص النوعي لأقسام قضاء الأسرة والأقسام المتخصصة بالمحاكم الابتدائية
52	2- ازدواجية الاختصاص بين القضاء الفردي والقضاء الجماعي بالمحاكم الابتدائية
54	الفقرة الثانية: الاختصاص القبيحي
55	الفقرة الثالثة: الاختصاص المحلي
58	المطلب الثاني: اختصاصات محاكم الاستئناف
58	الفقرة الأولى: النظر في استئناف أحكام المحاكم الابتدائية
60	أولا اختصاص القسم المتخصص في القضاء التجاري بمحكمة الاستئناف
61	ثانيا- اختصاص القسم المتخصص في القضاء الإداري بمحكمة الاستئناف
61	الفقرة الثانية: النظر في استئناف الأوامر الصادرة عن رؤساء المحاكم الابتدائية
62	الفقرة الثالثة: النظر في طلبات فصل تنازع الاختصاص
63	المبحث الثاني: اختصاصات القضاء التجاري
63	المطلب الأول: اختصاصات المحاكم الابتدائية التجارية
63	الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية التجارية

- 65 الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية التجارية
- 68 الفقرة الثالثة: الاختصاص القبيعي
- 69 **المطلب الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف التجارية**
- 70 **المبحث الثالث: اختصاصات القضاء الإداري**
- 70 **المطلب الأول: اختصاصات المحاكم الابتدائية الإدارية والأقسام المتخصصة في القضاء الإداري**
- 70 الفقرة الأولى: الاختصاص النوعي للمحاكم الابتدائية الإدارية
- 75 الفقرة الثانية: الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية
- 75 أولا - القاعدة العامة في الاختصاص المحلي للمحاكم الابتدائية الإدارية
- 76 ثانيا - اختصاص المحكمة الابتدائية الإدارية بالرباط
- 78 **المطلب الثاني: اختصاص محاكم الاستئناف الإدارية**
- 79 **المبحث الرابع: اختصاصات محكمة النقض**
- 81 **الفرع الثاني: الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم المملكة**
- 81 **المبحث الأول: مفهوم الاختصاص القضائي الدولي**
- 82 **المبحث الثاني: قواعد الاختصاص القضائي الدولي**
- 83 **المطلب الأول: الاختصاص القضائي الدولي لمحاكم المملكة المؤسس على الجنسية وضابط الإرادة**
- 83 الفقرة الأولى: ربط الاختصاص الدولي لمحاكم المملكة بالاستناد إلى ضابط الجنسية
- 85 الفقرة الثانية: ربط الاختصاص الدولي لمحاكم المملكة بالاستناد إلى ضابط الإرادة
- 86 **المطلب الثاني: الاختصاص الدولي لمحاكم المملكة في الدعاوى التي ترفع ضد الأجنبي**
- 91 **المبحث الثالث: علاقة الاختصاص القضائي الدولي بالنظام العام وشروط الدفع به**
- 91 **المطلب الأول: علاقة الدفع بعدم الاختصاص الدولي لمحاكم المملكة بالنظام العام**
- 92 **المطلب الثاني: شروط الدفع بعدم الاختصاص الدولي**
- 94 **الفرع الثالث: المساطر الخاصة بالاستعجال**
- 95 **المبحث الأول: القضاء الاستعجالي**
- 95 **المطلب الأول: تعريف القضاء الاستعجالي**
- 96 **المطلب الثاني: شروط اختصاص القضاء الاستعجالي**
- 97 الفقرة الأولى: شرط الاستعجال
- 99 الفقرة الثانية: شرط عدم المساس بالموضوع أو بالجوهر

100	المطلب الثالث: القواعد الإجرائية للقضاء المستعجل
101	الفقرة الأولى: رفع الدعوى الاستعجالية
102	الفقرة الثانية: الجهة المختصة بإصدار الأوامر الوقتية الاستعجالية
105	الفقرة الثالثة: خصائص الأوامر الاستعجالية
105	أولا - الطابع الوقتي للأوامر الاستعجالية
105	ثانيا - قابلية الأوامر الاستعجالية للتنفيذ المعجل
106	ثالثا- الطابع الحضورى للأوامر الاستعجالية
107	الفقرة الرابعة: نطاق القضاء المستعجل
108	أولا: الحراسة القضائية
112	ثانيا: الاجراءات الوقتية أو التحفظية
114	المبحث الثاني: الأوامر المبينة على طلب
114	المطلب الأول: مفهوم الأوامر المبينة على طلب
116	المطلب الثاني: المسطرة في الأوامر المبينة على الطلب والظعن فيها
116	الفقرة الأولى: تقديم الطلب في نطاق الأوامر المبينة على طلب
117	الفقرة الثانية: الجهة المختصة بالبت في طلبات الأوامر المبينة على طلب
118	الفقرة الثالثة: الطعن في الأوامر المبينة على طلب
119	المبحث الثالث: مسطرة الأمر بالأداء
120	المطلب الأول: شروط الأمر بالأداء والجهة المختصة بالبت فيه
121	المطلب الثاني: الطعن في الأوامر بالأداء وتنفيذها
121	الفقرة الأولى: شكليات الطلب الرامي إلى الأمر بالأداء
123	الفقرة الثانية: الطعن في الأمر الصادر بالأداء
126	الفصل الثاني: نظرية الدعوى
127	الفرع الأول: ماهية الدعوى وطبيعتها
128	المبحث الأول: مفهوم الدعوى
129	المبحث الثاني: طبيعة الدعوى
129	المطلب الأول: الدعوى والحق الموضوعي
131	المطلب الثاني: الدعوى والخصومة القضائية
133	المطلب الثالث: الدعوى وحق اللجوء إلى القضاء

134	الفرع الثاني: معايير تصنيف الدعاوى
134	المبحث الأول: تصنيف الدعاوى حسب الحق محل الحماية
135	المطلب الأول: الدعاوى الشخصية
135	المطلب الثاني: الدعاوى العينية
136	الفقرة الأولى: الدعاوى المنقولة
136	الفقرة الثانية: الدعاوى العقارية
138	المطلب الثالث: الدعاوى المختلطة
139	المبحث الثاني: دعاوى الحق ودعاوى الحيابة
139	المطلب الأول: ماهية دعاوى الحيابة
140	الفقرة الأولى: تعريف دعاوى الحيابة
141	الفقرة الثانية: وظيفة الحيابة
142	الفقرة الثالثة: أركان الحيابة
142	الفقرة الرابعة: أنواع الحيابة
143	المطلب الثاني: تمييز دعوى الحيابة عن دعوى الاستحقاق
143	الفقرة الأولى: الاختلاف من حيث الأساس القانوني
144	الفقرة الثانية: الاختلاف من حيث الطبيعة القانونية
145	الفقرة الثالثة: الاختلاف من حيث الأجل
146	الفقرة الرابعة: الاختلاف من حيث الاختصاص
148	المطلب الثالث: أنواع دعاوى الحيابة
149	الفقرة الأولى: دعوى منع التعرض
149	الفقرة الثانية: دعوى وقف الأشغال الجديدة
150	الفقرة الثالثة: دعوى استرداد الحيابة
151	الفصل الثالث: شروط قبول الدعوى
153	الفرع الأول: الصفة في التقاضي
153	المبحث الأول: مفهوم الصفة
155	المبحث الثاني: القواعد الإجرائية النازمة للصفة في التقاضي
156	المطلب الأول: تمثيل الأشخاص الذاتيين

156	الفقرة الأولى: التمثيل الإجباري
156	أولا- تمثيل فاقد الأهلية أو ناقصها
157	ثانيا - الوكالة بالخصومة الإجبارية
162	الفقرة الثانية: التمثيل الاختياري
163	أولا- الوكالة بالتقاضي
164	ثانيا - الوكالة بالخصومة الاختيارية
166	ثالثا- المحامي الظاهر
166	المطلب الثاني: تمثيل الأشخاص الاعتباريين
167	الفقرة الأولى: تمثيل الشركات التجارية والمؤسسات العمومية
167	الفقرة الثانية: تمثيل الدولة في القضايا المدنية
169	الفقرة الثالثة: تمثيل الجماعات الترابية
172	الفقرة الرابعة: تمثيل النقابات والجمعيات
174	الفرع الثاني: المصلحة
174	المبحث الأول: مفهوم المصلحة
175	المبحث الثاني: شروط المصلحة
175	المطلب الأول: شرط المشروعية في المصلحة
176	المطلب الثاني: شرط انعقاد المصلحة أو احتمال انعقادها
178	الفرع الثالث: الأهلية في التقاضي
178	المبحث الأول: ماهية الأهلية اللازمة للتقاضي
179	المبحث الثاني: القواعد النافذة لأهلية التقاضي
185	الفصل الرابع: إجراءات رفع الدعوى
186	الفرع الأول: قيد الدعوى
186	المبحث الأول: تقييد الدعوى أمام محاكم الدرجة الأولى
188	المبحث الثاني: البيانات الإلزامية في مقال الدعوى
189	المطلب الأول: البيانات الجوهرية والإلزامية
189	الفقرة الأولى: البيانات المرتبطة بالأطراف
191	الفقرة الثانية: موجز حول موضوع الدعوى والوقائع والأسباب المعتمدة
192	المطلب الثاني: أداء الرسوم القضائية

194	الفرع الثاني: الآثار التي تترتب على رفع الدعوى
194	المبحث الأول: الآثار الإجرائية الناتجة عن رفع الدعوى
195	المطلب الأول: الآثار الإجرائية في مواجهة المحكمة
195	الفقرة الأولى: إلزام المحكمة بالفصل في الطلبات المقدمة إليها
195	أولاً- الامتناع عن البت من أسباب مخاصمة القضاة
198	ثانياً- نزع الاختصاص عن باقي المحاكم
198	ثالثاً- العبرة في اختصاص المحكمة بقيمة الطلب القضائي
198	الفقرة الثانية: تحديد سلطة المحكمة بما ورد في الطلبات المقدمة إليها
199	المطلب الثاني: الآثار الإجرائية في مواجهة أطراف الدعوى
199	الفقرة الأولى: حق الأطراف في الدفاع
202	الفقرة الثانية: التزام الأطراف بالتقاضي بحسن نية
204	المبحث الثاني: الآثار الموضوعية الناشئة عن رفع الدعوى
205	المطلب الأول: المطالبة القضائية وسيلة لحفظ الحق
205	الفقرة الأولى: رفع الدعوى يتضمن إغذاراً للمدعى عليه
206	الفقرة الثانية: إمكانية توارث بعض الحقوق غير القابلة للانتقال
207	المطلب الثاني: قطع التقادم
208	الفرع الثالث: تبليغ مقال الدعوى
208	المبحث الأول: طرق التبليغ
210	المطلب الأول: التبليغ بواسطة المفوضين القضائيين
213	المطلب الثاني: التبليغ بواسطة كتابة الضبط
215	المطلب الثالث: التبليغ بواسطة السلطة الإدارية
216	المطلب الرابع: التبليغ عن طريق البريد المضمون
217	المطلب الخامس: التبليغ بالطريقة الدبلوماسية
219	المبحث الثاني: كيفية تبليغ شهادة التسليم
220	المطلب الأول: تسليم الاستدعاء إلى الشخص المعني بالتبليغ
220	الفقرة الأولى: حالة تسليم الاستدعاء إلى الشخص نفسه
221	أولاً: حالة تبليغ الشخص في موطنه
223	ثانياً: التبليغ للقاصر

- 224 الفقرة الثانية: حالة التبليغ في الموطن إلى الخدم والعامل المنزلي
- 226 **المطلب الثاني: تبليغ محامي الأطراف أو الدولة وباقي أشخاص القانون العام**
- 226 الفقرة الأولى: التبليغ للمحامي
- 228 الفقرة الثانية: التبليغ للدولة والأشخاص الاعتباريين
- 229 **المبحث الثالث: التبليغ الإلكتروني**
- 230 **المطلب الأول: التحول الرقمي للإدارة القضائية**
- 233 **المطلب الثاني: التبليغ الإلكتروني من خلال قانون المسطرة المدنية الجديد**
- 236 **المبحث الرابع: الأثر المترتب على التبليغ المعيب**
- 237 **المطلب الأول: ماهية بطلان التبليغ**
- 237 الفقرة الأولى: التعريف بالبطلان
- 238 الفقرة الثانية: تمييز البطلان عن ما يشتبه به من الجزاءات
- 238 أولا - تمييز البطلان عن عدم القبول
- 238 ثانيا - تمييز البطلان عن السقوط
- 239 ثالثا - تمييز البطلان عن الانعدام
- 243 **المطلب الثاني: تصحيح البطلان في التبليغ**
- 243 الفقرة الأولى: تصحيح بطلان التبليغ بالتحويل والانتقاص
- 245 الفقرة الثانية: تصحيح بطلان التبليغ بزوال العيب فيه
- 245 أولا - تصحيح التبليغ الباطل بالتكملة
- 246 ثانيا - تصحيح التبليغ الباطل بالحضور
- 246 ثالثا: تصحيح بطلان التبليغ مع بقاء العيب فيه
- 247 **المطلب الثالث: المسؤولية المدنية المترتبة على بطلان التبليغ**
- 249 **الباب الثاني: إجراءات التحقيق وطرق الطعن**
- 252 **الفصل الأول: الطلبات والدفع**
- 252 **الفرع الأول: الطلبات**
- 253 **المبحث الأول: الطلبات الأصلية**
- 253 **المطلب الأول: تعريف الطلبات الأصلية**
- 255 **المطلب الثاني: خصائص وعناصر الطلبات الأصلية**
- 255 الفقرة الأولى: خصائص الطلبات الأصلية

258	الفقرة الثانية: عناصر الطلبات القضائية الأصلية
258	أولا - عنصر الأطراف
258	ثانيا- عنصر الموضوع
259	ثالثا- عنصر السبب
261	المبحث الثاني: الطلبات العارضة
262	المطلب الأول: أنواع الطلبات العارضة
262	الفقرة الأولى: الطلبات الإضافية
262	أولا - تعريف الطلبات الإضافية
263	ثانيا - نطاق الطلبات الإضافية
263	1 - النطاق من حيث الموضوع
264	2 - النطاق من حيث السبب
265	الفقرة الثانية: الطلبات المقابلة
265	أولا - تعريف الطلبات المقابلة
266	ثانيا- تحديد الفرق بين الطلب المقابل والدفع الموضوعي
267	ثالثا- أهم صور الطلبات المقابلة
267	1 - الطلب المقابل المتضمن إجراء مقاصة قضائية
268	2- الطلب المقابل المتعلق بالحكم بالتعويضات بسبب الطلب الأصلي
268	3 - الطلب المقابل الذي يكون بمثابة دفاع في الدعوى الأصلية
269	الفقرة الثالثة: الطلبات العارضة المقدمة من الغير
269	أولا - اختصاص الغير أو الإدخال
272	ثانيا- التدخل الإرادي
273	المطلب الثاني: شروط قبول التدخل
275	الفرع الثاني: الدفع
276	المبحث الأول: الدفع الشكلية
276	المطلب الأول: أهمية التفرقة بين الدفع الشكلية والموضوعية
279	المطلب الثاني: أنواع الدفع الشكلية
279	الفقرة الأولى: الدفع بالإحالة
280	أولا- الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى

281	ثانيا - الدفع بالإحالة للارتباط
282	الفقرة الثانية: الدفع بعدم الاختصاص
283	أولا- الدفع بعدم الاختصاص النوعي
283	1- التنظيم الفني للدفع بعدم الاختصاص النوعي
288	2- علاقة الدفع بعدم الاختصاص النوعي بالنظام العام
291	ثانيا- الدفع بعدم الاختصاص المحلي
292	الفقرة الثالثة: الدفع بالضم أو البطلان
292	أولا- الدفع بالضم
292	ثانيا- الدفع بالبطلان
294	المبحث الثاني: الدفع الموضوعية
294	المطلب الأول: خصائص الدفع الموضوعية
295	المطلب الثاني: الفرق بين الدفع الموضوعي ودعوى المدعى عليه
297	المطلب الثالث: الدفع بعدم دستورية قانون
298	الفقرة الأولى: شروط إثارة الدفع بعدم دستورية قانون أمام المحاكم
299	أولا- نطاق الدفع بعدم دستورية قانون أمام محاكم المملكة
299	ثانيا- تقديم مذكرة كتابية ومستقلة ترمي إلى الدفع بعدم دستورية قانون
300	الفقرة الثانية: إجراءات البت في الدفع بعدم دستورية قانون
301	أولا- رقابة قاضي الموضوع على نظامية مذكرة الدفع بعدم دستورية قانون
302	ثانيا- نظام تصفية الدفع بعدم الدستورية أمام محكمة النقض
304	المبحث الثالث: الدفع بعدم القبول
306	الفصل الثاني: إجراءات تحقيق الدعوى
307	الفرع الأول: الخبرة
307	المبحث الأول: ماهية الخبرة
308	المطلب الأول: تعريف الخبرة وخصائصها
308	الفقرة الأولى: تعريف الخبرة
309	الفقرة الثانية: خصائص الخبرة
310	المطلب الثاني: تمييز الخبرة عن ما يشبه بها
310	الفقرة الأولى: تمييز الخبرة عن الشهادة

311	الفقرة الثانية: تمييز الخبرة عن التحكيم والترجمة
312	المطلب الثالث: أنواع الخبرة
312	الفقرة الأولى: الخبرة الأصلية والخبرة المضادة
312	الفقرة الثانية: الخبرة الجديدة أو التكميلية
313	المبحث الثاني: إجراءات الخبرة وحجيتها
314	المطلب الأول: إجراءات الخبرة
315	الفقرة الأولى: المقرر التمهيدي بانتداب خبير
318	الفقرة الثانية: تجريح الخبير
321	الفقرة الثالثة: مباشرة الخبير لمأموريته
322	المطلب الثاني: حجية تقرير الخبرة
323	الفقرة الأولى: حق الخصوم في الإدلاء بمستنتاجاتهم على الخبرة
324	الفقرة الثانية: سلطة المحكمة إزاء تقرير الخبرة
325	الفقرة الثالثة: مسؤولية الخبير القضائي
325	أولاً- المسؤولية التأديبية للخبير القضائي
328	ثانياً- المسؤولية المدنية للخبير القضائي
329	ثالثاً- المسؤولية الجنائية للخبير القضائي
332	الفرع الثاني: المعاينة
332	المبحث الأول: التعريف بالمعاينة
333	المبحث الثاني: إجراءات المعاينة
333	المطلب الأول: المعاينة بإجراءات فرعية
334	المطلب الثاني: المعاينة بإجراءات أصلية
336	الفرع الثالث: الأبحاث أو شهادة الشهود
336	المبحث الأول: مفهوم الشهادة
336	المطلب الأول: تعريف الشهادة
338	المطلب الثاني: مسطرة تجريح الشاهد
338	الفقرة الأولى: أسباب تجريح الشاهد
339	الفقرة الثانية: ميعاد تقديم طلب تجريح الشهود
340	المبحث الثاني: حجية الشهادة في الإثبات وقواعدها الإجرائية

340	المطلب الأول: القواعد الإجرائية لشهادة الشهود
340	الفقرة الأولى: الأمر بإجراء بحث
341	الفقرة الثانية: استدعاء الشهود وأداء الشهادة
344	المطلب الثاني: حجية الشهادة في الإثبات
345	الفرع الرابع: اليمين
346	المبحث الأول: اليمين الحاسمة
347	المطلب الأول: توجيه اليمين الحاسمة
347	الفقرة الأولى: الطرف الذي يوجه اليمين الحاسمة
347	الفقرة الثانية: الخصم في اليمين الحاسمة وشروط سماعها
349	المطلب الثاني: آثار أداء اليمين الحاسمة أو النكول عنها
349	الفقرة الأولى: أداء الخصم لليمين الحاسمة وآثارها
351	الفقرة الثانية: النكول عن أداء اليمين الحاسمة وحجيتها
352	المبحث الثاني: اليمين المتممة
353	المطلب الأول: ماهية اليمين المتممة
353	الفقرة الأولى: مفهوم اليمين المتممة
353	أولا- تعريف اليمين المتممة
354	ثانيا- تمييز اليمين المتممة عن اليمين الحاسمة
354	الفقرة الثانية: توجيه اليمين المتممة
356	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على توجيه اليمين المتممة
356	الفقرة الأولى: حلف الخصم لليمين المتممة
356	الفقرة الثانية: نكول الخصم عن اليمين المتممة
358	الفرع الخامس: دعوى تحقيق الخطوط والزور الفرعي
358	المبحث الأول: دعوى تحقيق الخطوط
359	المطلب الأول: شروط دعوى تحقيق الخطوط الفرعية
361	المطلب الثاني: المحكمة المختصة والإجراءات المتبعة أمامها
362	المطلب الثالث: طرق تحقيق الخطوط
363	أولا- التحقيق بالمستندات
364	ثانيا - التحقيق بواسطة شهادة الشهود

364	ثالثا - التحقيق بواسطة الخبير
365	المبحث الثاني: دعاوى الطعن بالتزوير
366	المطلب الأول: تعريف التزوير ونطاقه
366	الفقرة الأولى: تعريف التزوير
367	الفقرة الثانية: نطاق التزوير
367	أولا - المحررات الرسمية
368	ثانيا- المحررات العرفية
369	ثالثا - المحرز الالكتروني
370	المطلب الثاني: أنواع دعاوى التزوير
370	الفقرة الأولى: دعوى التزوير الفرعي
371	أولا - شروط قبول دعوى التزوير الفرعي
373	ثانيا - المحكمة المختصة بالبت في دعوى التزوير الفرعي
374	ثالثا - إجراءات الادعاء بالتزوير الفرعي
376	رابعا - طرق التحقيق والحكم في دعوى التزوير الفرعي
377	الفقرة الثانية: دعوى التزوير الأصلية
377	أولا- النطاق الموضوعي لدعوى التزوير الأصلية
380	ثانيا- النطاق الشخصي لدعوى التزوير الأصلية
381	ثالثا- الإجراءات أمام المحكمة المختصة بنظر دعوى التزوير الأصلية
383	الفقرة الثالثة: دعوى التزوير أمام محكمة النقض
385	الفصل الثالث: نظرية الأحكام
386	الفرع الأول: ماهية الحكم القضائي
386	المبحث الأول: التعريف بالحكم
387	المبحث الثاني: تمييز الحكم عن ما يشبهه به من أعمال أخرى
388	المطلب الأول: التفرقة بين الحكم والأمر الولائي
390	المطلب الثاني: معايير التفرقة بين العمل القضائي والأعمال ذات الطبيعة الإدارية
392	المبحث الثالث: تقسيمات الأحكام
392	المطلب الأول: تقسيم الأحكام من حيث قابليتها للطعن فيها
393	المطلب الثاني: تقسيم الأحكام إلى أحكام قطعية وأحكام غير قطعية

394	الفقرة الأولى: الأحكام القطعية
394	الفقرة الثانية: الأحكام غير القطعية
394	أولا - أحكام وقتية
395	ثانيا - أحكام متعلقة بسير الدعوى
395	المطلب الثالث: تقسيم الأحكام من حيث حضور الخصم أو غيابه
396	المطلب الرابع: تعدد معايير تصنيف الأحكام استنادا إلى الموضوع
	الفقرة الأولى: الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والأحكام
396	الصادرة بعد الفصل فيه
397	الفقرة الثانية: تقسيم الأحكام إلى أحكام فاصلة في الموضوع وأحكام إجرائية
398	الفقرة الثالثة: تقسيم الأحكام إلى أحكام حقيقية وأحكام صورية
399	الفقرة الرابعة: تقسيم الأحكام إلى أحكام مقررة وأحكام منشئة وأحكام إلزام
400	الفرع الثاني: إصدار الحكم والمداولة والنطق بالحكم
400	المبحث الأول: قفل باب المرافعة
401	المبحث الثاني: المداولة والنطق بالحكم
402	المطلب الأول: شكليات المداولة
404	المطلب الثاني: تلاوة الحكم
405	المطلب الثالث: بيانات الحكم وشروط صحته
411	الفرع الثالث: آثار الأحكام
411	المبحث الأول: خروج النزاع من ولاية المحكمة التي أصدرت الحكم
411	المطلب الأول: تصحيح الخطأ المادي
413	المطلب الثاني: تأويل الحكم
414	المبحث الثاني: حسم النزاع على أصل الحق
416	المبحث الثالث: تقرير الحق وتقويته
417	الفصل الرابع: طرق الطعن في الأحكام
418	الفرع الأول: الأحكام العامة التي تخضع لها جميع طرق الطعن
419	المبحث الأول: لا طعن بدون مصلحة
419	المبحث الثاني: نسبية أثر الطعن
421	المبحث الثالث: عدم جواز التنازل المسبق عن الطعن
422	الفرع الثاني: طرق الطعن

422	المبحث الأول: طرق الطعن العادية
422	المطلب الأول: التعرض
423	الفقرة الأولى: الأحكام القابلة للتعرض
424	الفقرة الثانية: مسطرة الطعن بالتعرض
425	الفقرة الثالثة: آثار التعرض
425	أولا- الأثر الواقف
426	ثانيا - الأثر الناصر
427	المطلب الثاني: الاستئناف
428	الفقرة الأولى: القواعد الخاصة بالاستئناف
428	أولا- الأحكام التي تقبل الطعن بالاستئناف
430	ثانيا - بيانات المقال الاستئنافي
433	ثالثا - إجراءات تقديم الاستئناف
435	رابعا- أجل استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى
435	1- توحيد أجل استئناف أحكام محاكم الدرجة الأولى
437	2- بداية سريان أجل الاستئناف
440	3- وقف ميعاد الطعن في الحكم بالاستئناف
441	الفقرة الثانية: أنواع الاستئناف
441	أولا - الاستئناف الفرعي
443	ثانيا - الاستئناف المثار أو الذي تسبب فيه الاستئناف الأصلي
444	ثالثا - قبول استئناف بعض الأطراف خارج الأجل في حالات محددة وبشروط
447	الفقرة الثالثة: آثار الاستئناف
447	أولا- الأثر الواقف للاستئناف
448	ثانيا - الأثر الناصر للاستئناف
449	1- نطاق الأثر الناصر للاستئناف
451	2- أثر إغفال الفصل في أحد الطلبات على الأثر الناصر
453	3- تأصيل قاعدة لا يضر الطاعن بطعنه وعلاقتها بالنظام العام
456	4- الاستثناءات على عدم جواز تقديم طلبات جديدة في الاستئناف

460	المبحث الثاني: طرق الطعن غير العادية
461	المطلب الأول: تعرض الغير الخارج عن الخصومة
461	الفقرة الأولى: نطاق تعرض الغير الخارج عن الخصومة
462	الفقرة الثانية: شكليات وأثار تعرض الغير الخارج عن الخصومة
463	المطلب الثاني: إعادة النظر
464	الفقرة الأولى: خصوصيات الطعن بإعادة النظر
465	أولا - إبداء مبلغ الغرامة المالية المحتملة
466	ثانيا - أجل الطعن بإعادة النظر
467	ثالثا - الطعن بإعادة النظر لا يوقف التنفيذ إلا استثناء
467	الفقرة الثانية: حالات الطعن بإعادة النظر
468	أولا - حالات الطعن بإعادة النظر أمام محاكم الدرجة الأولى والثانية
469	ثانيا - حالات الطعن بإعادة النظر أمام محكمة النقض
470	المطلب الثالث: الطعن بالنقض
470	الفقرة الأولى: أسباب الطعن بالنقض
476	الفقرة الثانية: إجراءات الطعن بالنقض
480	الفقرة الثالثة: آثار الطعن بالنقض
487	لأنحة المراجع
497	الفهرس

مجموعة الهندسة القانونية



التمن : 130 درهم



مكتبة دار السلام



تلفون : 05 37 72 58 29
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma